International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

Critical Challenges and Prospects for Sustaining Peace in Sudan.

1Dr. Howyda Eltahair Hassan Taha, 2Dr. Omar Abdullah Jumma Abdullah

1 North Kordofan College - Sudan - El obied.
2Elobied College of Science and Technology.

Abstract: *This study analyzes the general context of conflict in Sudan by tracing its historical, political, and Social roots, as well as the current dynamics shaping it during the post-2019 transitional phase. The research aims to provide a comprehensive understanding of the nature of the conflict and the factors contributing to its persistence, while exploring the prospects for sustaining peace amid ongoing challenges. The study employs a descriptive-analytical approach based on academic literature, international reports, and local sources. The findings reveal that Sudan's conflict transcends its military and political dimensions, reflecting a structural crisis in managing diversity, resources, and power. We argue that achieving sustainable peace requires institutional reforms, social justice, and an integrated approach that links development with national reconciliation.*

Keywords: s**ustaining e peace, justice, development, political transition**.

"التحديات الحرجة والفرص الواعدة لاستدامة السلام في السودان"

د. هويدا الطاهر حسن طه - كلية شمال كردفان – الابيض - السودان.
د. عمر عبدالله جمعة – كلية الابيض للعلوم والتقانة، الابيض ، السودان.

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة تحليل السياق العام للنزاع في السودان من خلال تتبّع جذوره التاريخية والسياسية والاجتماعية، واستعراض الديناميات الراهنة التي تشكّل ملامحه في المرحلة الانتقالية بعد عام 2019. نهدف من خلال هذا البحث إلى تقديم قراءة شاملة لطبيعة النزاع، والعوامل المؤثرة في استمراره، مع استشراف فرص بناء السلام المستدام في ظل التحديات القائمة. تعتمد الدراسة على منهج تحليلي وصفي يستند إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية والتقارير الدولية والمصادر المحلية. وتخلص نتائج البحث إلى أن النزاع في السودان يتجاوز الأبعاد العسكرية والسياسية، ليعبّر عن أزمة بنيوية في إدارة التنوع والموارد والسلطة. كما نرى أن تحقيق السلام المستدام يتطلّب إصلاحات هيكلية في مؤسسات الحكم، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتبنّي مقاربة شاملة تُدمج التنمية مع المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية : السلام المستدام، العدالة، التنمية، التحول السياسي.

المقدمة

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

يُعدّ النزاع في السـودان من أكثر النزاعات تعقيدًا واسـتمرارية في القارة الإفريقية، إذ يمتد بجذوره إلى مراحل ما قبل الاسـتقلال، ويتجدّد بأشـكال مختلفة عبر الأقاليم والحقب السـياسـية. لقد شـكّل التاريخ السوداني الحديث سلسلة متصلة من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة التي انعكست آثارها على البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة .نرى أنّ فهم السياق العام للنزاع في السودان يتطلّب تحليلًا متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار التفاعلات بين المركز والهامش، وأزمة الهوية الوطنية، وتوزيع الموارد، والضـعف المؤسسي في إدارة التنوع. كما أن التحولات السياسية منذ عام 2019 أفرزت واقعًا جديدًا اتسم بتعقّد العلاقة بين المكوّن العسكري والمدني، وتنامي التنافس على السلطة والثروة، واستمرار هشاشة الدولة في الأطراف.

تنبع أهمية هذه الدراسـة من كونها تسـعى إلى الربط بين الجذور التاريخية للنزاع والديناميات الراهنة، بما يُسـهم في بناء رؤية اسـتراتيجية لتحقيق السـلام المسـتدام في السـودان. وتعتمد الورقة على منهج وصـفي تحليلي يرتكز على مراجعة الدراسـات الأكاديمية والمصـادر الميدانية والتقارير الدولية ذات الصـلة، مع توظيف إطار نظري يستند إلى أدبيات بناء السلام وإدارة الازمات.

الإطار النظري والمفاهيمي للنزاع في السودان

يُعدّ تحديد الإطار النظري خطوة أساسية في فهم النزاع السوداني، لما يتميز به من تعدد في العوامل والبنى التي أسـهمت في تشـكيله واسـتمراره. ونسـتند في هذا القسـم إلى أبرز المقاربات النظرية في دراسـة النزاعات، وهي :نظرية الصراع البنيوي، ومقاربة المركز والهامش، ونظرية بناء السلام المستدام.

أولًا: مفهوم النزاع

يُعرّف النزاع بأنه متابعة لأهداف متضـاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السلمية أو القوة المسـلحة حيث هناك نزاعات حول مصـالح يمكن التفاوض حولها وتسـويتها بعقد صـفقة محددة ونزاعات متأصـلة يدور محورها حول تلبية الاحتياجيات الانسـانية والتي لايمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسـية التي أدت الي ظهورها[1] .كما يعرف النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى ،وفي الوقت نفسـه تعتقد الدولة الاخرى أن بإمكانها تقليل خسـارتها بالقيام بفعل مضـاد اتجاه الدولة الاولى التي بادرت بالفعل وعليه فإن الوضـع يدل على إننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت [2] .عليه يمكن القول بأن النزاع أو الصـراع هو تنازع الإدارات القومية وهو

(1) محمد أحمد عبد الغفار / فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 ج1 2003 ص 237

)[2](حسين قادري ،النزاعات الدولية دراسة تحليل الجزائر خير جليس ط 1 2007ص11

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتوصـوراتها وأهدافها وتطلعاتها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي الي تعارض الاحداث و المواقف حيث يؤدي ذلك الي اتخاذ قرارات ولنتهاج سـياسـات خارجية تختلف اكثر مما تتفق[1].

النزاع هو تنافس بين طرفين أو أكثر علي القيم و الموارد والسلطة، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين الاضـــرار بالخصـــوم وتحيدهم[2]وهو ما يدفع الاطراف المتنازعة الي عدم القبول بالوضـــع القائم ومحاولة تغييره[3]ويشـكل ذلك التفاعل معياراً لتصـــنيف ذلك النزاع وبالتالي يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الاطراف والاهداف والمصالح [4].

يعرف النزاع الداخلي بأنه أنهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القام دون أن يصحبه بالضرورة نظام بديل.تعد ظاهرة النزاعات الداخلية او الخارجية من الظواهر الديناميكية المعقدة والمؤثرة في علاقة النظام السياسي بالقوي السياسية او بعلاقتة بالدول المحيطة ويرجع ذلك الي تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدي او العنف المصاحب لها.

مسببات النزاع[5] :

1. أسباب دينية :

هي النزاعات التي تحدث بين اتباع ديانات مختلفة سواء كانت أو وضعية ، هناك ايضا النزاعات بين الديانة الواحدة مثل (الكاثوليك و البروتستانت) في الديانة المسيحية و (السنة والشيعة) في الديانة الاسلامية.

2. أسباب سياسية:

(1) مهنا محمد نصر ومعروف خلدون تسوية النزاعات الدولية القاهرة دار غريب للطباعة والنشر 1996 ص9
(2) حسين قادي ،النزاعات الدولية دراسة تحليل الجزائر –سبق ذكره
(3) د/ اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات –المكتبة الاكاديمية القاهرة 1999
(4) محمد نور البصراتي مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدرر الرابع اكتوبر 2019 ص6
(6)محمد نصر مهنا، 1996 سبق ذكره ص 10

هي النزاعات التي تحدث نتيجة الاختلاف علي السلطة او النفوذ أو محاولات الانفصال عن الدولة ، وقد ينشأ ذلك النزاع بين أحزاب أو قوي سياسية أو حتي بين أطراف داخل النظام السياسي الواحد، ويمكن أن ينتقل ذلك النزاع الي دول مجازرة وتتدخل فيه أطراف أقليمية أو دولية.

3. أسباب عرقية:

هي النزاعات التي تنشأ بين الأعراق المختلفة في أحقية السيادة والاستحواذ علي الموارد دون غير حيث تصنف الي نزاعات متماثلة التي تتشابهة فيها اطراف النزاع أو غير متماثلة كالصراع بين أغلبية و أقلية أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين أو جماعة ترفض السلطة الحاكمة.

4. أسباب أقتصادية:

هذا النوع من النزاعات يميل الي النزاع الخارجي أكثر من الداخلي سواء كان بيم دول متجاورة أو دول متباعدة للسطيرة علي الموارد الاقتصادية، أونزاعات داخلية نتجة اللامساوة في توزيع الموارد بين اطياف الشعب الواحد[1].

نظرية البنيوي للنزاع

نظرية "البنيوي للنزاع" غالبًا ما تشـــير إلى الواقعية البنيوية، وهي نظرية في العلاقات الدولية تركز على البنية الفوضوية للنظام الدولي كمسبب رئيسي للنزاعات، حيث ترى أن غياب سلطة عليا تجبر الدول على الســـعي وراء مصـــلحتها الذاتية والأمن من خلال القوة، مما يؤدي إلى نزاعات وحروب. ويختلف هذا عن الواقعية الكلاسيكية التي تركز على الطبيعة البشرية العدوانية، لأن النظرية البنيوية ترى أن بنية النظام هي العامل الأهم .

المحاور الأساسية للنظرية:

- **بنية النظام الدولي** :تعتبر البنية الفوضـــوية للنظام الدولي، الناتجة عن غياب ســـلطة عليا فوق الدول ذات السيادة، سبباً أساسياً للنزاعات.
- ****الســـلوك المصـــلحي للدول ****:تدفع هذه الفوضـــى الدولية الدول إلى التفكير بمنطق المصـــلحة الذاتية، واستخدام القوة كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية.
- **النزاع والأمن** :ترى النظرية أن هناك ســببان رئيســيان للحرب: النزاع المباشــر حول المصــالح، والبحث عن الأمن في بيئة تتسم بالشك وعدم اليقين.

[1] المرجع السابق ص 8

- **الواقعية الهجومية والدفاعية**: تنقسم الواقعية البنيوية إلى اتجاهين؛ الواقعية الهجومية التي ترى النظام الدولي أكثر عدائية، وتؤدي إلى استراتيجيات دفاعية قد تؤدي إلى حرب، والواقعية الدفاعية التي ترى أن الأمن ليس نادرًا وأن الاستراتيجيات الدفاعية هي التي توفر الأمن في ظل الفوضى[1].

مقاربة المركز والهامش

ظهرت في السودان منذ أواخر الثمانينيات أطروحة المركز والهامش ومنهج التحليل الثقافي بوصفهما إطارين لتفسير اختلالات البنية السياسية والثقافية القائمة. وقد قدّم هذا التيار نقداً للأيديولوجيا المهيمنة التي صيغت محلياً بوصفها "الإسلاموعروبية"، دون اعتبار الإسلام أو العروبة مرجعيتين مباشرتين لها، بل عناصر تُدرس في سياق نقد بنية الهيمنة.

واجهت هذه الأطروحة تفاعلات متباينة؛ فمن جهة، تلقّاها بعض القرّاء بموضوعية، بينما قابلتها فئات أخرى باتهامات غير موثقة واعتماد على تصورات مشوهة. وينقسم الرافضون إلى مجموعتين: الأولى تضم المستفيدين من النظام القائم، والثانية تيارات تقدمية تعارض العنصرية عالمياً لكنها تُحجم عن قراءة نقد وطني مماثل، فتستبدل التحليل بالاتهام. وتبرز هذه الحالة أن جزءاً من رفض الأطروحة قائم على غياب القراءة المنصفة واستبدال النقاش العلمي بأحكام مسبقة. [2]

نظرية بناء السلام المستدام

تشير نظرية بناء السلام المستدام إلى مجموعة التدخلات المنسقة التي تُطبّق بعد النزاعات بهدف معالجة جذور الصراعات وتعزيز الاستقرار الدائم عبر مستويات الدولة والمجتمع كافة. ويركز هذا النهج على دعم مؤسسات الحكم، وترسيخ سيادة القانون، ونشر ثقافة التسامح، وبناء الثقة بين المكوّنات الاجتماعية، إلى جانب تنفيذ برامج نزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين، والحد من الفقر والبطالة، وتعزيز التنمية المستدامة. وتؤكد الأمم المتحدة مركزية هذه العملية في تحقيق الأمن الدولي، إذ تتحدد أولوياتها وفق طبيعة الدولة وتركيبتها المجتمعية ونوع الصراع، بينما تمثل المرتكزات السياسية–الأمنية، القائمة على الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام الدستور، الأساس الذي يُمكّن الدول من استعادة وظائفها وتحقيق التعايش السلمي والاستقرار طويل المدى. [3].

(1)https://political-encyclopedia.org/dictionary
(2)https://suraadiq.com
(3)https://www.bayancenter.org

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

السياق التاريخي والسياسي للنزاع في السودان

يمتاز النزاع في السودان بعمق جذوره التاريخية وتشابك أبعاده السياسية والاجتماعية، حيث يُعدّ من أطول النزاعات في القارة الإفريقية. ومن خلال تتبّع مسار الدولة السودانية منذ فترة ما قبل الاستقلال وحتى المرحلة الانتقالية الراهنة، نرى أنّ جذور الأزمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمسائل الهوية، والسلطة، والتنمية غير المتوازنة، وطبيعة الدولة المركزية.

أولًا: الإرث الاستعماري وتشكّل الدولة الحديثة

بدأت ملامح الدولة السودانية الحديثة بالتكوّن في ظل الحكم الثنائي (الإنجليزي–المصري) بين عامي 1899 و1956، وهو حكم ترك إرثًا معقّدًا أثّر في بنية الدولة لاحقًا. فقد اعتمد الاستعمار البريطاني سياسة "المناطق المقفولة" في الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق، مما عمّق الانقسام بين الشمال والجنوب وأرسى أساسًا للتمييز الجهوي والثقافي .[1]

ثانيًا: مرحلة ما بعد الاستقلال وأزمة الهوية الوطنية

عقب الاستقلال في عام 1956، واجه السودان سؤالًا جوهريًا حول ماهية الدولة وهويتها: هل هي دولة عربية إسلامية أم إفريقية متعددة الثقافات؟ وقد فشلت النخب السياسية في التوصل إلى توافق جامع، مما ولّد أزمة هوية انعكست في الخطاب السياسي والانقسام المجتمعي .شهدت البلاد الحرب الأهلية الأولى (1955–1972) المعروفة باسم حرب انانيا اي سم الافعى وهو صراع بين الشمال والجنوب الذي طالب بمزيد من الحكم الذاتي التي انتهت باتفاقية في العام 1972 ، إلا أن الاتفاق فشـــب تماما في تبديد التوتر الذي تسبب في نشوب الحرب الأهلية غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق وتجاهل قضايا التنمية والتمثيل السياسي أعاد إشعال النزاع لاحقًا [2].

ثالثًا: الصراع على السلطة والدولة المركزية

شـــهد الســـودان على مر العقود العديد من الانقلابات العســـكرية التي أثرت بدورها على المســـار الديمقراطي فمنذ الاستقلالق 1956 كان مسرحا للعديد من الانقلابات العسكري[3] مما رسّخ ثقافة الانقلابات السياسية وأضعف المؤسسات الديمقراطية. فالحكم العسكري الذي بدأ مع الفريق عبود (1958–1964) ثم

([1])Deng, F. M. (1995). *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington, DC: Brookings Institution Press. p. 19

([2])ويكبيديا الحرب الاهلية السودانية الاولي

([3]) ندى محمدابراهيم، الانقلابات العسكرية في السودان وآثرها علي المسار الديمقراطي : ثورة ديسمبر نموذج المركز الديمقراطي العربي 2023.

النميري (1969–1985)، وصـــولًا إلى نظام الإنقاذ (1989–2019)، أســـهم في تكريس مركزية القرار وتسييس الهويات الإقليمية والقبليةوقد نجم عن هذه الأنظمة ضعفٌ في تمثيل الأقاليم في مؤسسات الحكم، ما أدى إلى تزايد الاحتجاجات والحركات المطلبية. فحركات دارفور، والنوبة، والشـــرق، كلها تعبيرات عن تهميش سياسي واقتصادي مستمر.

رابعًا: النزاعات الإقليمية وتفكك الدولة

اتســمت حقبة التســعينيات وبداية الألفية الجديدة بتصــاعد النزاعات المســلحة في مختلف أقاليم السودان. فاندلاع أزمة دارفور عام 2003 شكّل نقطة تحول رئيسية في إدراك المجتمع الدولي لطبيعة النزاع الســوداني، حيث اتُّهم النظام بارتكاب انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان، وأُحيل ملفه إلى المحكمة الجنائية الدولية.[1]

وفي عام 2011، انفصــل جنوب الســودان بعد اســتفتاء تقرير المصــير الذي نصّــت عليه اتفاقية نيفاشــا (2005). نُشـــير هنا إلى أنّ الانفصـــال لم يُنهِ النزاع، بل أعاد إنتاجه في صـــور جديدة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، حيث استمرت النزاعات حول السلطة والموارد والهوية.[2]

خامسًا: التحول السياسي بعد 2019

يعيش الســـودان ومنذ ثورة ديســـمبر 2018 التي اســـقطت نظام الإنقاذ حالة من التخبط وعدم وضـــوح الرؤية وعدم الاســـتقرار الســـياســـي [3]وبدء مرحلة انتقالية جديدة حملت آمالًا كبيرة لبناء دولة ديمقراطية عادلة. إلا أنّ التحديات البنيوية التي تراكمت لعقود، إلى جانب الصـــراع بين المكوّن العســـكري والمدني، أدت إلى إعاقة عملية الانتقال [4].

أن اتفاق جوبا للسـلام (2020) شـكّل محاولة لإعادة دمج الحركات المسـلحة في العملية السـياسـية، لكنه واجه صعوبات في التنفيذ بسبب ضعف الثقة والانقسامات السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية. كما ســـاهم اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم الســـريع في أبريل 2023 في تعميق الأزمة الوطنية وتفكيك مؤسسات الدولة. [5]

([1])De Waal, A. (2007). *War in Darfur and the Search for Peace*. Cambridge, MA: Harvard University Press. p. 94.

([2]) نور عطية عبد السلام " جنوب السودتم جذور المشكلة وتداعيات الانفصال" المركز العربي الديمقراطي يناير 2017

([3]) ندري محمد ابراهيم 2023 سبق ذكره

([4])يونيسف .(2023) *تقرير التنمية المجتمعية واستدامة السلام في السودان* .الخرطوم: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). ص. 12.

([5])International Crisis Group. (2023). *Sudan's Unfinished Transition: Prospects for Peace and Stability*. Brussels: ICG. p. 3.

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للنزاع في السودان

يتميّز النزاع في السودان بتداخله العميق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بحيث يصعب فصل أحدها عن الآخر. إذ نرى أنّ الأزمة السودانية ليست فقط صراعًا على السلطة السياسية، بل أيضًا على الموارد وفرص التنمية، وعلى الاعتراف بالهويات المتعددة داخل الدولة.

العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنزاع في السودان

يتميّز النزاع في السودان بتداخله العميق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يصعب فصل أحدها عن الآخر. إذ نرى أنّ الأزمة السودانية ليست فقط صراعًا على السلطة السياسية، بل أيضًا على الموارد وفرص التنمية، وعلى الاعتراف بالهويات المتعددة داخل الدولة.

أولًا: التفاوت الاقتصادي والتنمية غير المتوازنة

يشهد السودان تفاوتات اقليمية واسعة في الاداء الاقتصادي والموارد الطبيعية والبنية التحتية والتنمية البشرية حيث نجد أن كردفان ودارفور من الاقاليم الغنية بالموارد الطبيعية(زراعة – معادن–ثروة حيوانية) مقارنة بالشمال والشرق إلا أنهت تعاني من ضعف البنية التحتية ونقص راس المال البشري [1].وقد ساهمت سياسات الحكومات المتعاقبة في تعميق هذا التفاوت، خاصة من مؤشرات البنية التحتية الاساسية وتمركزها في الشمال والشرق ، في حين أُهملت مشروعات الزراعة المطرية والرعوية التي تمثل مصدر رزق رئيسي لسكان الهامش.كما أدى الاعتماد المفرط على النفط بعد عام 1999 إلى تشوّه الاقتصاد الوطني، حيث انخفض الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية التقليدية كالزراعة والصناعة، وهو ما عمّق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

ثانيًا: الموارد الطبيعية والنزاع على الأراضي

تلعب الموارد الطبيعية عالية القيمة مثل النفط والذهب والاخشاب والمعادن التي تدر عائدات ضخمة للبلاد دوراً رئيساً في الاقتصاد السياسي وبالتالي ديناميكات النزاعات الوطنية اذا لم تدار بشكل مستدام ، حيث أن السودان غني جدا بتلك الموارد لذلك تاريخه يتسم بنزاعات وصدامات للسيطرة عليها منذ الاستقلال وحتي الانتقال السياسي 2019م[2]ويُلاحظ أنّ غياب سياسات فعالة لإدارة الموارد، إلى جانب ضعف مؤسسات الحكم المحلي، جعلت من النزاعات حول الأرض أداة تعبئة سياسية وقبلية. كما أن الذهب

[1] د/ عبد المنعم مختار التفاوتات الاقليمية في السودان سودانايل سبتمبر 2025م
[2] البيئة والنزاع والسلام في السودان : من الاستجابة الي التعافي وحدة حساسية النزاع اكتوبر 2025م

والموارد التعدينية أصبحت في السنوات الأخيرة محورًا جديدًا للنزاعات، خصوصًا بعد توسّع التعدين الأهلي وسيطرة مجموعات مسلحة على بعض المناطق الغنية بالذهب.[1]

ثالثًا: الفقر والتهميش الاجتماعي

إن فهم واقع التهميش الاقتصادي في السودان لا يمكن أن يتم خارج السياق التاريخي والبنيوي الذي تشكَّلت فيه ما يُسمَّى بـ"الدولة السودانية" التي هي غير موجودة الآن وخاصة بعد حرب 15 أبريل 2023. فالمظاهر الحالية من الفقر، ونهب الموارد، والحروب هي ليست أحداث معزولة أو طارئة، بل هي إمتداد لمنظومة راسخة الجذور في التاريخ، كان عمادها "العبودية " والإقصاء على أساس الهوية والوسط، فالدولة لم تضع سياسات لتوزيع عادل للثروات، بل أعادت إنتاج "الاقتصاد الإستعماري" الذي يُراكم الثروة في المركز ويُعمّق الفقر في الأطراف.[2] نرى أنّ هذا الفقر ليس مجرد نتيجة اقتصادية، بل هو انعكاس لسياسات تنموية إقصائية عززت الشعور بالحرمان الاجتماعي والإحباط الجماعي. وقد تحولت هذه المشاعر إلى وقود سياسي للنزاعات المحلية، حيث جرى استغلالها من قبل النخب لتحقيق مكاسب سياسية أو قبلية.

رابعًا: العوامل الثقافية والهوياتية

يعتبر التنوع الثقافي والإثني في السودان من أغنى الظواهر في القارة الإفريقية، إذ يضم أكثر من 500 مجموعة لغوية وثقافية. غير أنّ هذا التنوع لم يُدار بصورة عادلة، بل جرى تسييسه في إطار خطاب الهيمنة الثقافية. فقد تمّ تبنّي هوية عربية–إسلامية رسمية، مما أدى إلى تهميش الثقافات الإفريقية المحلية وإقصاء لغاتها من التعليم والإعلام.وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز الانقسامات المجتمعية، وتحويل الانتماء القبلي أو الإثني إلى إطار للحماية والمطالبة بالحقوق، بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة. ونرى أنّ غياب الاعتراف بالتعدد الثقافي كان من أبرز العوامل التي أعاقت بناء دولة المواطنة في السودان [3].

خامسًا: البنية القبلية وضعف مؤسسات الدولة

القبلية هي ظاهرة اجتماعية تكونت قبل نشوء الدولة المدنية الحديثة تقوم علي اساس العصبية والانحياز ويرتبط أعضاءها بثقافة القوة وتقاليد البيئة الاجتماعية وعاداتها المتوارثة باعتبارها اطارا اجتماعيا

(1)International Crisis Group, 2023, p. 6

(2) عادل شالوكا، جذور التهميش الاقتصادي في السودان " نهب الموارد مقدمته العبودية والاقصاء عللى اساس الهوية ، صحيفة الادراك الالكترونية مايو2025م

(3)Deng, 1995, p. 47

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

لحماية الفرد وحل النزاعات والمشاكل علي اسس عصبية تخضع الي سلطة وقرارات القبيلة وزعيمها خصما علي سلطة الدولة [1].كما ساهم تراجع سلطة الدولة المركزية في المناطق الريفية، وتدهور مؤسسات العدالة والأمن المحلي، في نشوء سلطات موازية تعتمد على الولاءات القبلية والمليشيات المسلحة. وهو ما جعل عملية بناء السلام لاحقًا أكثر صعوبة، لارتباطها بإعادة بناء الثقة بين المكوّنات الاجتماعية والدولة الرسمية.

الديناميات الراهنة للنزاع في السودان بعد عام 2019

تمثل الفترة التي أعقبت ثورة ديسمبر 2018 نقطة تحول جوهرية في المشهد السياسي السوداني، إذ أسقطت نظام حكم امتد لثلاثة عقود، وفتحت الباب أمام مرحلة انتقالية حملت آمالًا كبيرة في بناء دولة مدنية ديمقراطية. غير أنّ الأحداث اللاحقة أظهرت أن النزاع في السودان لم يكن مجرد صراع مع نظام سياسي بعينه، بل أزمة بنيوية متجذرة في طبيعة الدولة وعلاقاتها بالمجتمع والسلطة والموارد.نرى أن الديناميات الراهنة للنزاع بعد 2019 يمكن تحليلها من خلال محاور رئيسية :أزمة الانتقال السياسي، أزمة اقتصادية، أزمة بيئية ، وتدخلات اقليمية ودولية.

الأزمات السياسية

أ. عدم الاستقرار السياسي:

منذ استقلاله عن بريطانيا في عام 1956، عانى السودان من سلسلة من الانقلابات العسكرية والتغيرات المتكررة في الحكومات. هذا الاضطراب السياسي المستمر يعرقل جهود بناء نظام سياسي مستقر وفعّال. الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس عمر البشير في عام 2019 هو أحدث الأمثلة على هذا الاضطراب، حيث لا تزال البلاد تسعى لتحقيق انتقال سياسي سلس ومستدام. تعقيد المشهد السياسي ووجود تيارات وأحزاب متنافسة يزيد من صعوبة الوصول إلى توافق وطني. كثيرًا ما تتعارض مصالح هذه التيارات، مما يعرقل جهود الإصلاح ويؤدي إلى تجدد النزاعات[2].

الأنظمة المتعاقبة في السودان فشلت في إقامة حكومة ديمقراطية مستدامة، مع وجود تدخلات عسكرية متكررة. الانقلابات والانقسامات الداخلية أدت إلى ضعف المؤسسات الحكومية وتآكل الثقة في النظام السياسي. كما أن الهيمنة العسكرية وعدم احترام المبادئ الديمقراطية أدى إلى تدهور حقوق الإنسان وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

[1] ناجي الغزي ، النزعة القبلية وسلطة الدولة ، زاكزس ابريل 2023م

[2] https://afrikahayat.org/ar

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

ب. النزاعات المسلحة :

يعاني السودان من نزاعات مسلحة طويلة الأمد في عدة مناطق، أبرزها دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. هذه النزاعات تسببت في نزوح مئات الآلاف من السكان وخلق أزمات إنسانية حادة. الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاقات سلام دائمة غالبًا ما تواجه تحديات كبيرة، مما يعيق الاستقرار والتنمية في تلك المناطق. العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والتهميش تلعب دورًا كبيرًا في تأجيج هذه النزاعات، كما أن التدخلات الخارجية والمصالح الإقليمية تزيد من تعقيد الحلول الممكنة.

الصراعات في دارفور تسببت في مقتل وتشريد ملايين الأشخاص، وأثرت بشكل كبير على النسيج الاجتماعي والاقتصادي. نفس الشيء ينطبق على النزاعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث أدت الحرب الأهلية إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل الحياة اليومية للسكان. هذه النزاعات المسلحة تعيق جهود التنمية وتزيد من معاناة السكان الذين يعيشون في ظروف غير إنسانية.

الأزمات الاقتصادية

أ. التضخم والبطالة:

الاقتصاد السوداني يعاني من معدلات تضخم مرتفعة، حيث تتجاوز معدلات التضخم في بعض الأحيان 100%، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة وانخفاض القوة الشرائية للسكان. بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلاد من معدلات بطالة عالية، خاصة بين الشباب، مما يزيد من معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي. عدم استقرار العملة المحلية وزيادة الاعتماد على الواردات يفاقمان من هذه الأزمة، حيث يصبح الحصول على السلع الأساسية أكثر صعوبة[1].

التضخم المفرط يؤدي إلى تآكل المدخرات وزيادة تكاليف الحياة اليومية، مما يؤثر بشكل مباشر على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. البطالة، وخاصة بين الشباب، تعني فقدان فرص العمل والتدريب، مما يخلق جيلًا يشعر بالإحباط واليأس. هذه الأوضاع الاقتصادية تساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية وتزيد من احتمالات الهجرة والنزوح.

ب. العقوبات الاقتصادية:

فرضت العقوبات الاقتصادية الدولية على السودان في فترات مختلفة بسبب اتهامات تتعلق بالإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. على الرغم من رفع بعض هذه العقوبات في السنوات الأخيرة، إلا أن تأثيرها السلبي على الاقتصاد السوداني لا يزال ملموسًا. هذه العقوبات تسببت في عزلة اقتصادية وعوائق كبيرة

[1] المرجع السابق

أمام التجارة والاستثمار. القطاع المصرفي السوداني تضرر بشدة من هذه العقوبات، مما أدى إلى ضعف التمويل وانخفاض القدرة على دعم المشاريع التنموية.

العقوبات أدت إلى تقييد الوصـــول إلى الأســـواق المالية العالمية والتكنولوجيا الحديثة، مما حد من قدرة السودان على تحسين بنيته التحتية الاقتصادية والصناعية. كما أن العزلة الاقتصادية زادت من صعوبة الحصول على الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر ضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ج. الفساد وسوء الإدارة:

الفساد المستشري وسوء الإدارة الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه السودان. تقارير الشفافية الدولية تشير إلى أن السودان يصنف من بين الدول الأكثر فسادًا في العالم، مما يؤثر سلبًا على الجهود التنموية ويزيد من تفاقم الفقر والبطالة. الفساد يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وإعاقة النمو الاقتصادي، حيث تذهب الأموال المخصصة للتنمية إلى جيوب الفاسدين بدلًا من استخدامها لتحسين البنية التحتية والخدمات العامة[1].

الفساد يعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويؤدي إلى تآكل الثقة في الحكومة والمؤسسات العامة. كما أنه يعوق الابتكار ويحد من قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية. هذا الوضع يتطلب إصلاحات جذرية في مجال الحوكمة وإرساء سيادة القانون لمحاربة الفساد بشكل فعّال.

الأزمات الاجتماعية

أ. الفقر وعدم المساواة:

معدلات الفقر في الســـودان مرتفعة للغاية، حيث يعيش جزء كبير من الســـكان تحت خط الفقر. التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل بين المناطق الحضـــرية والريفية يزيد من حدة هذه المشـــكلة. الفقر يعوق الوصـــول إلى الخدمات الأســـاســـية مثل التعليم والرعاية الصـــحية، مما يزيد من التهميش الاجتماعي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التفاوتات الإقليمية إلى شعور بعض المجتمعات بالتهميش والظلم، مما يغذي النزاعات والانقسامات.

الفقر يؤثر بشكل كبير على جودة الحياة، حيث يعاني السكان من نقص في التغذية، وسوء السكن، وغياب الخدمات الصحية والتعليمية. هذا الوضع يخلق دوامة من الفقر التي يصعب كسرها بدون تدخلات فعالة وبرامج تنموية تستهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

(1) https://afrikahayat.org/ar سبق ذكره

ب. النزوح واللجوء:

النزاعات المسلحة والفقر يدفعان بالكثير من السودانيين إلى النزوح الداخلي أو اللجوء إلى دول أخرى. هذا النزوح الكبير يضع ضغوطًا إضافية على الموارد المحدودة ويزيد من تعقيد الأوضاع الاجتماعية والإنسانية في البلاد. معسكرات النازحين تعاني من نقص الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية، مما يزيد من معاناة النازحين[1].

النزوح واللجوء يؤثران على النسيج الاجتماعي ويؤديان إلى تفاقم الأزمات الإنسانية. النازحون غالبًا ما يفقدون مصادر رزقهم ويفتقرون إلى الأمان والاستقرار، مما يضعهم في موقف ضعيف للغاية. هذا الوضع يتطلب جهودًا منسقة من الحكومة والمنظمات الإنسانية الدولية لتقديم الدعم اللازم لهؤلاء الأفراد.

ج. التحديات الصحية:

النظام الصحي في السودان يعاني من نقص في الموارد والمعدات الطبية، وضعف في البنية التحتية الصحية. هذا يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، مما يزيد من معدلات الأمراض والوفيات. تفشي الأوبئة والأمراض المعدية مثل الملاريا والكوليرا يمثل تحديًا كبيرًا، حيث تفتقر العديد من المناطق إلى البنية التحتية اللازمة للتعامل مع هذه الأزمات الصحية. النظام الصحي يعاني من نقص في الكوادر الطبية والتجهيزات اللازمة، مما يجعل من الصعب تقديم رعاية صحية جيدة. الأمراض المعدية والأوبئة تتفشى بسهولة في ظل هذه الظروف، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات ويزيد من الضغط على النظام الصحي الهش. هذا الوضع يتطلب استثمارات كبيرة في قطاع الصحة وبرامج تدريبية لتحسين جودة الرعاية الصحية.

الأزمات البيئية

أ. التغير المناخي:

يتعرض السودان لتأثيرات التغير المناخي مثل الجفاف والتصحر، مما يؤثر على الزراعة والمياه والموارد الطبيعية. هذه التأثيرات تؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية ونقص المياه، مما يزيد من حدة الصراعات

[1] المرجع السابق

على الموارد ويؤثر سلبًا على الأمن الغذائي. التغير المناخي يزيد من تكرار وشدة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والجفاف، مما يضاعف من التحديات التي تواجه المزارعين والمجتمعات الريفية[1].التغير المناخي يهدد الأمن الغذائي للسكان، حيث تؤدي الظواهر الجوية المتطرفة إلى فقدان المحاصيل وانخفاض الإنتاجية الزراعية. هذا الوضع يزيد من معدلات الفقر والجوع ويجعل من الصعب على المجتمعات الريفية التكيف مع التغيرات البيئية. تتطلب مواجهة هذه التحديات تعزيز برامج التكيف مع التغير المناخي واستثمارات في تقنيات الزراعة المستدامة.

ب. تلوث البيئة:

التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والاستخدام غير المستدام للموارد يؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعية ويؤثر على الصحة العامة للسكان. التلوث يؤثر بشكل خاص على المناطق الحضرية حيث تتراكم النفايات وتنتشر الأمراض. ضعف البنية التحتية للصرف الصحي والتخلص من النفايات يؤدي إلى تفاقم مشاكل التلوث، مما يعرض صحة السكان للخطر ويقلل من جودة الحياة.

التلوث الصناعي والزراعي يساهم في تدهور البيئة وزيادة معدلات الأمراض المزمنة مثل الأمراض التنفسية والقلبية. هذا الوضع يتطلب تعزيز التشريعات البيئية وتطبيقها بشكل صارم.

التدخلات الإقليمية والدولية

لا يمكن النظر إلى الصراع الحالي في السودان من دون أن نفهم المسار التاريخي لهذا البلد الذي ما برح ينتج الحروب والصراعات على أشكالها المختلفة. وحين ندرس توالي صراعات البلد وتشتت طاقاته وموارده، فإنه يسهل استنتاج أن الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي يضع السودان على خارطة النفوذ والمصالح الكبرى. ووفق هذه المعادلة فقط يمكن مقاربة الحروب التي أدت إلى تفسيم البلاد بين جنوب وشمال والحروب الأخرى التي قد تؤدي إلى تفتيته وتشظيه[2].

كما أنّ المجتمع الدولي – ممثلًا في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والإيغاد – حاول التوسط لإنهاء الحرب، لكن غياب رؤية موحدة وتعدد المبادرات أدّيا إلى تشظي مسارات السلام .ونرى أنّ نجاح أي عملية سلام مستقبلية يتطلب تنسيقًا دوليًا فعّالًا وإشراك الفاعلين المحليين في مفاوضات شاملة تضمن مصالح كل الأطراف.

الآثار الإنسانية والأمنية للنزاع في السودان

(1) https://afrikahayat.org/ar

(2) محمد غواص، السودان صراع التاريخ والجغرافيا،مجلة الحصاد الالكترونية فبراير 2024م

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

يُشـــكّل النزاع الراهن في الســـودان أحد أخطر الأزمات الإنســـانية والأمنية في القارة الإفريقية، إذ لم يقتصـــر أثره على الدمار المادي والبشـــري، بل تجاوز ذلك إلى تفكيك البنى الاجتماعية والمؤســـســـات الحكومية، وإحداث تحولات عميقة في أنماط المعيشـــة والهجرة والنزوح. ومن منظور أكاديمي، يمكن تحليل هذه الآثار ضـمن محورين رئيسـيين :الآثار الإنسـانية المباشـرة وغير المباشـرة، والآثار الأمنية والسـياسـية المترتبة على استمرار النزاع.

أولًا: الآثار الإنسانية المباشرة وغير المباشرة

.1الخسائر البشرية والتشريد الواسع

تُشـير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ الحرب التي اندلعت بين القوات المسـلحة السـودانية وقوات الدعم السـريع منذ أبريل 2023 أدت إلى مقتل أكثر من 15ألف شـخص، في حين تجاوز عدد النازحين داخليًا 7 ملايين، إضـــافة إلى أكثر من 2.5مليون لاجئ عبروا الحدود إلى دول الجوار مثل تشـــاد وجنوب الســـودان ومصرونُلاحظ أن النزوح القسري لم يقتصر على المدنيين فحسب، بل شمل أيضًا الكوادر الطبية والتعليمية، ما أدّى إلى انهيار جزئي للخدمات العامة، خصوصًا في الخرطوم ودارفور وكردفان. [1]

.2انهيار النظام الصحي وتفشي الأوبئة

تسـبّب النزاع في تدمير ما يقارب 70%من المرافق الصـحية في مناطق القتال، مع نقص حاد في الأدوية والإمدادات الطبية [2]. كما سُـجلت حالات متزايدة من الكوليرا وحمى الضـنك وسـوء التغذية الحاد بين الأطفال، خصـوصًـا في ولايات دارفور والنيل الأبيض.ويُشير إلى أنّ انهيار النظام الصـحي يهدد بفقدان عقدين من التقدّم في مؤشرات التنمية البشرية التي تحققت قبل عام 2018. [3]

.3انعدام الأمن الغذائي وتدهور سبل المعيشة

أدّت الحـرب إلـى تعطيـل الزراعـة فـي ولايـات كردفـان ودارفـور والجزيـرة، التـي تُعـدّ سـلة غـذاء السـودان. كمـا تضـرّرت سلاسـل الإمـداد التجـاري والتمـوين بسـبب إغـلاق الطـرق الرئيسـية وغيـاب الأمـن. وتشـير تقـديرات برنـامج الأغذيـة العـالمي إلـى أن أكثـر مـن 25 مليـون شـخص فـي السـودان بحاجـة ماسـة إلـى المسـاعدات الغذائيـة وفـي هـذا السـياق، يمكـن القـول إن الأزمـة الإنسـانية

([1])مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .(2024) .(UN OCHA) *تقرير السودان الإنساني السنوي* .جنيف: الأمم المتحدة. ص. 5.
([2])منظمة الصحة العالمية .(2024) .*تقرير الأوضاع الصحية والإنسانية في السودان* .جنيف: منظمة الصحة العالمية..
([3]) البنك الدولي .(2023) .*تقرير التنمية في السودان: مسارات التعافي والسلام المستدام* .واشنطن: البنك الدولي..

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 240-261

الراهنة تُجسّد تلازم البُعد الأمني والاقتصادي للنزاع، إذ تتغذى دوامة العنف من تدهور المعيشة والعكس صحيح [1].

ثانيًا: الآثار الأمنية والسياسية للنزاع

1.تفكك مؤسسات الدولة وتآكل السيادة

أدّى طول أمد الحرب إلى تآكل فعلي في مؤسسات الدولة المركزية، ولا سيما الأجهزة الإدارية والشرطية والقضائية. ففي كثير من المناطق، استُبدلت سلطة الدولة بسلطات محلية أو قبلية أو مليشياوية، مما خلق فراغًا أمنيًا زاد من معدلات الجريمة المنظمة والنهب المسلح.ونُشير إلى أنّ هذا التفكك يعيد إلى الأذهان نماذج "الدولة المنقسمة" التي تفقد السيطرة على أطرافها، ما يُنذر بتحوّل النزاع إلى صراع طويل الأمد ذي طابع لامركزي[2].

2.عسكرة المجتمع وتنامي ثقافة العنف

ساهم انتشار السلاح بين المدنيين في تفاقم الوضع الأمني، إذ قُدّرت كمية الأسلحة غير المرخصة بأكثر من 3ملايين قطعة هذه الظاهرة أدت إلى ترييف العنف، أي انتقاله من ساحات القتال النظامية إلى المجتمعات المحلية، خاصة في دارفور وكردفان.وتُظهر الدراسات أن العسكرة المفرطة تؤدي إلى تطبيع العنف في الوعي الجمعي، ما يُضعف فرص المصالحة ويُعقّد عمليات نزع السلاح مستقبلا[3]

3.تهديد الأمن الإقليمي والدولي

أثّر النزاع السوداني على استقرار منطقة القرن الإفريقي والساحل، إذ تحوّلت الحدود إلى ممرات لتجارة السلاح وتهريب البشر. كما يخشى المجتمع الدولي من أن يتحوّل السودان إلى بؤرة صراع عابر للحدود تُغذيها شبكات الجريمة والإرهاب وتشير التحليلات إلى أن أي تفكك إضافي في السودان ستكون له تداعيات مباشرة على الأمن الإقليمي، خاصة في دول الجوار الضعيفة مثل تشاد وإثيوبيا. [4]

ثالثًا: الانعكاسات الاجتماعية والنفسية للنزاع

لا تقتصر آثار الحرب على الجانب المادي، بل تمتد إلى تفكك النسيج الاجتماعي وفقدان الثقة بين المكونات السكانية. فقد أعادت الحرب إنتاج الاستقطابات الإثنية والقبلية، وأضعفت شبكات التضامن الأهلي التي كانت تُشكّل صمّام الأمان الاجتماعي.كما تُظهر الدراسات النفسية أن نسبة اضطرابات ما بعد

([1]) برنامج الأغذية العالمي .(2024) .(WFP) *تقرير الأمن الغذائي في السودان* .روما: برنامج الأغذية العالمي.
([2]) امجد شرف الدين المكي " السودان بلا مركز تعدد السلطات وتفكك الدولة بين الحرب وغياب السيادة منتدي الاعلام السوداني صحيفة سودانايل اكتوبر 2025م
([3])عمر يجي احمد " عسكرة المجتمع واثرها علي السلوك المجتمعي والامن القومي" الحوار المتمدن 2015
([4]) انعكسات الفوضي في السودان علي الامن الاقليمي والدولي - المركز القومي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات مايو 2023م

الصـدمة (PTSD) ارتفعت بشـكل كبير بين الأطفال والنسـاء، خصـوصًـا في مناطق النزوح[1] .هذه المعاناة الممتدة ستُؤثر سلبًا على عملية إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء النزاع.

آفاق السلام المستدام والتوصيات المستقبلية

يشكل تحقيق السلام المستدام في السودان التحدي الأكبر أمام الدولة والمجتمع الدولي، خاصة في ظل تعدد مستويات النزاع وتداخل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتجارب السابقة أظهرت أن السلام لا يتحقق بمجرد توقيع الاتفاقيات، بل يحتاج إلى معالجة جذرية لأسباب الصراع البنيوية، وإرساء نظم حكم رشيدة تعزز العدالة والمواطنة والمساءلة. ومن خلال التحليل الأكاديمي لمسار النزاع السوداني، يمكن تحديد أربعة محاور أساسية تشكّل مرتكزات لبناء سلام مستدام في البلاد.

أولًا: إصلاح الدولة وإعادة بناء المؤسسات

تُظهر التجربة السودانية أن ضعف مؤسسات الدولة وغياب الحوكمة الرشيدة يُعدان من الأسباب الجوهرية لتكرار النزاعات. لذلك، ينبغي أن تركز عملية بناء السلام على إصلاح بنية الدولة عبر ما يلي:

1. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية بحيث تُدمج القوات شبه النظامية ضمن جيش وطني موحد خاضع للقيادة المدنية إصلاح النظام العدلي والقضائي لضمان العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الجرائم، بما يعزز الثقة بين الدولة والمواطنين.
2. تعزيز الحكم المحلي واللامركزية لتمكين الولايات من إدارة مواردها بصورة عادلة وشفافة، بما يحد من الشعور بالتهميش ومن منظورنا، فإن نجاح هذه الإصلاحات يتطلب إرادة سياسية توافقية تضع مصلحة الدولة فوق الحسابات الفئوية أو الجهوية.

ثانيًا: العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية

إنّ بناء السلام في السودان لن يكتمل دون معالجة إرث الانتهاكات والحروب الأهلية. وتشير التجارب الإفريقية (مثل رواندا وجنوب إفريقيا) إلى أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تمثلان شرطين أساسيين لتحقيق الاستقرار طويل الأمد.

[1]منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) .(2024) *تقرير حالة الأطفال في السودان* .الخرطوم: يونيسف. ص. 7.

ثالثًا: التنمية المتوازنة والعدالة الاقتصادية

نرى أن تحقيق السلام المستدام مرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود تنمية اقتصادية متوازنة تُسهم في تقليص الفوارق بين المركز والأطراف.ويشير البنك الدولي[1] إلى أن غياب العدالة في توزيع الموارد كان أحد المحركات الرئيسة للنزاعات في السودان.

بناءً على ذلك، ينبغي:

1. تطوير سياسات تنموية موجهة للأقاليم المتأثرة بالنزاع (دارفور، كردفان، النيل الأزرق) من خلال مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.
2. إعادة تنشيط الزراعة والرعي والصناعات الصغيرة كمصادر معيشة مستقرة تسهم في تقليص البطالة والهجرة.
3. إصلاح النظام المالي والجبائي لضمان عدالة توزيع الثروة بين المركز والولايات.

رابعًا: دور المجتمع الدولي والإقليمي

يتطلّب دعم السلام في السودان تنسيقًا دوليًا فعالًا بين الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والإيغاد، والشركاء الدوليين.

وينبغي أن تتحوّل المساعدات الدولية من الطابع الإغاثي المؤقت إلى برامج دعم هيكلي طويلة المدى تُعزز الحكم المدني والانتعاش الاقتصادي.كما يجب إشراك المنظمات الإقليمية في مراقبة تنفيذ اتفاقات السلام وضمان التزام الأطراف بها، إضافة إلى دعم مبادرات الوساطة التي تُدار من الداخل السوداني لتفادي فرض حلول خارجية غير واقعية

خامسًا: تمكين المرأة والشباب في عمليات السلام

تُبرز الدراسات الحديثة أنّ إشراك المرأة والشباب في عمليات السلام يزيد من فرص استدامته بنسبة 35%[2]وفي السودان، لعبت النساء والشباب دورًا محوريًا في الثورة وفي الحراك المدني، ما يجعل مشاركتهم في عمليات التفاوض وصنع القرار ضرورة لا خيارًا.نوصي بتخصيص نسب تمثيل عادلة في لجان السلام والمجالس الانتقالية، مع دعم برامج التدريب وبناء القدرات للكوادر الشابة في مجالات الوساطة والمصالحة.

([1])البنك الدولي .(2024) *تقرير التنمية في السودان: نحو تعافٍ شامل ومستدام* .واشنطن: البنك الدولي. ص. 14.

([2])هيئة الأمم المتحدة للمرأة .(2023) (UN Women). *تقرير دور المرأة في عمليات السلام بالسودان* .نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ص. 10.

الخلاصة:

1/ أن النزاع في السودان لم يخلّف دمارًا عسكريًا فحسب، بل أنتج أزمة إنسانية وأمنية شاملة تمسّ بنية الدولة والمجتمع في آنٍ واحد.ونرى أن معالجة هذه الآثار تتطلب مقاربة متكاملة تقوم على الربط بين الإغاثة الفورية، وإعادة الإعمار، وبناء الثقة المجتمعية .كما ينبغي أن تراعي الجهود المستقبلية خصوصية الأقاليم السودانية المختلفة من حيث الموارد والهوية، لتجنّب إعادة إنتاج أسباب النزاع ذاته.

2/إلى أنّ آفاق السلام المستدام في السودان ترتبط بإرادة جماعية لبناء دولة مدنية عادلة تُنهي احتكار السلطة والثروة، وتعتمد الشفافية والمساءلة والتوزيع المتوازن للموارد.ولا يمكن تحقيق هذا السلام دون معالجة شاملة للجذور التاريخية للنزاع، والالتزام بعملية مصالحة وطنية حقيقية تُعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، وتُمهّد لنهضة سياسية واقتصادية وأمنية متكاملة.

3/ أنّ الديناميات الراهنة للنزاع في السودان تعبّر عن تفاعل معقّد بين عوامل داخلية بنيوية وصراعات على السلطة، وتدخلات خارجية متشابكة .وهي ديناميات تجعل من الأزمة الحالية الأخطر في تاريخ البلاد الحديث، وتفرض تحديات غير مسبوقة أمام جهود بناء السلام وإعادة الإعمار.

الخاتمة

من خلال التحليل الأكاديمي لمجمل السياق السوداني، يمكننا القول إنّ النزاع في السودان يمثل نتاجًا لتفاعل معقد بين العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فضعف مؤسسات الدولة، وتهميش الأطراف، وتعدد مراكز القوة العسكرية، وتنازع الهويات الثقافية والقبلية، جميعها عناصر ساهمت في إعادة إنتاج دوامة العنف منذ الاستقلال وحتى اليوم.لقد أظهرت التجارب المتكررة أن الاتفاقيات السياسية الجزئية لم تكن كافية لتحقيق سلام دائم، لأنها تجاهلت جذور الأزمة في بنية الدولة نفسها، وأهملت ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة. كما أن الانتقال الديمقراطي بعد 2019 أفرز آمالًا مشروعة، لكنه تعثّر تحت وطأة التنافس العسكري والانقسامات السياسية، ما أدى إلى انفجار النزاع من جديد في عام 2023 بصورة أكثر شمولًا وتعقيدًا .نرى أن الطريق نحو السلام المستدام في السودان يتطلب رؤية وطنية شاملة تُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة والعدالة والمساءلة. ويجب أن ترتكز جهود إعادة الإعمار على ثلاثة أعمدة مترابطة:

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة للحقيقة والمصالحة تُعنى بتوثيق الجرائم والانتهاكات منذ عام 1989 حتى اليوم.
- تفعيل برامج جبر الضرر والتعويضات للضحايا وأسرهم، بما يعزز مفهوم العدالة الاجتماعية.

- دعم مبادرات السلام الأهلي التي يقودها الزعماء التقليديون ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز التعايش السلمي بين المكونات القبلية.

أولًا: النتائج

من خلال التحليل النظري والميداني للسياق السوداني، توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تُسهم في فهم ديناميات النزاع وأبعاده المتعددة:

1. النزاع في السودان ذو طبيعة بنيوية وليست ظرفية، إذ يرتبط بتاريخ طويل من اختلال التوازن في توزيع السلطة والثروة بين المركز والأطراف منذ الاستقلال.
2. ضعف مؤسسات الدولة وغياب الحكم الرشيد ساهما في إدامة حالة الهشاشة السياسية والأمنية، ما جعل الدولة عاجزة عن احتواء النزاعات المحلية.
3. تعدد مراكز القوة العسكرية (الجيش، الدعم السريع، الحركات المسلحة) أدى إلى تقويض مبدأ السيادة الوطنية، وتفكك المنظومة الأمنية للدولة.
4. العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والبطالة وانعدام الخدمات الأساسية، لعبت دورًا محوريًا في تغذية الصراعات المحلية خاصة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق.
5. اتفاقيات السلام السابقة فشلت في تحقيق أهدافها بسبب ضعف التنفيذ، وغياب الإرادة السياسية، وعدم شموليتها لكافة الأطراف المتأثرة بالنزاع.
6. البعد الإقليمي والدولي كان ذا تأثير مزدوج؛ إذ ساهم في دعم جهود الوساطة من جهة، وفي تأزيم النزاع من جهة أخرى نتيجة تضارب المصالح الإقليمية.
7. الآثار الإنسانية والأمنية للنزاع وصلت إلى مستويات كارثية، انعكست في النزوح الجماعي، وانهيار الخدمات العامة، وتزايد الانقسامات المجتمعية.
8. إمكانية تحقيق السلام المستدام ما تزال قائمة، لكنها مشروطة بوجود توافق سياسي وطني، وإصلاح شامل لمؤسسات الدولة، وتنمية متوازنة تعالج جذور الأزمة.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، تقترح الدراسة حزمة من التوصيات العملية والسياسية التي يمكن أن تشكّل إطارًا وطنيًا لبناء السلام المستدام في السودان:

1. إصلاح مؤسسات الحكم والأمن عبر دمج القوات المسلحة وشبه النظامية ضمن مؤسسة وطنية موحدة تحت إشراف مدني، وإعادة هيكلة الأجهزة العدلية والإدارية.
2. تبنّي مقاربة شاملة للسلام ترتكز على العدالة الانتقالية، والمصالحة المجتمعية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات لضمان عدم الإفلات من العقاب.
3. تعزيز الحكم المحلي واللامركزية المالية بما يسمح للولايات بإدارة مواردها وتحديد أولوياتها التنموية بشكل مستقل ومنصف.
4. التركيز على التنمية الريفية والزراعية لتحسين سبل العيش وتقليل الهجرة والنزوح، مع إعطاء أولوية للمناطق المتأثرة بالنزاع.
5. تمكين المرأة والشباب من المشاركة الفاعلة في عمليات السلام وصنع القرار، بوصفهم عناصر رئيسية في التحول الاجتماعي والسياسي.
6. توحيد المبادرات الإقليمية والدولية ضمن إطار تنسيقي تقوده الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتجنب ازدواجية الجهود والتدخلات المتضاربة.
7. إطلاق برامج نفسية ومجتمعية لإعادة التأهيل تستهدف النازحين والضحايا، بهدف إعادة بناء الثقة واللحمة الاجتماعية بين المكونات السودانية.
8. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد كشرط أساسي لإعادة الإعمار واستقطاب الدعم الدولي، وضمان استخدام الموارد في تحقيق التنمية المستدامة.

أولًا: قائمة المراجع العربية

1. عبد الغفار، محمد أحمد(2003)، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، ج1.
2. قادري، حسين(2007)، النزاعات الدولية: *دراسة تحليلية*، الجزائر: خير جليس، ط 1.
3. مهنا، محمد نصر وخلدون، معروف(1996)، تسوية النزاعات الدولية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

4. مقلد، إسماعيل صبري(1999) ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
5. البصراتي، محمد نور(2019) ، " *مجلة كلية* السياسة والاقتصاد العدرر الرابع، أكتوبر.
6. شالوكا، عادل (2025)، "جذور التهميش الاقتصادي في السودان: نهب الموارد، العبودية، والإقصاء على أساس الهوية"، صحيفة الإدراك الإلكترونية، مايو.
7. الغزي، ناجي (2023)، "النزعة القبلية وسلطة الدولة"، زاكزس، أبريل.
8. غواص، محمد (2024)، "السودان صارع التاريخ والجغرافيا"، مجلة الحصاد الإلكترونية، فبراير.
9. المكي، أمجد شرف الدين (2025)، "السودان بلا مركز: تعدد السلطات وتفكك الدولة بين الحرب وغياب السيادة"، منتدى الإعلام السوداني، صحيفة سودانايل، أكتوبر.
10. أحمد، عمر يجي (2015)، "عسكرة المجتمع وأثرها على السلوك المجتمعي والأمن القومي"، الحوار المتمدن.
11. وحدة حساسية النزاع(2025) ، البيئة والنزاع والسلام في السودان: من الاستجابة إلى التعافي، أكتوبر.
12. مختار، عبد المنعم (2025)، "التفاوتات الإقليمية في السودان"، سودانايل، سبتمبر.

ثانيًا: قائمة المراجع الإنجليزية

1. Deng, F. M. (1995), *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*, Washington, DC: Brookings Institution Press.
2. De Waal, A. (2007), *War in Darfur and the Search for Peace*, Cambridge, MA: Harvard University Press,.
3. UNICEF (2023), *Community Development and Peacebuilding in Sudan*, Khartoum: United Nations Children's Fund,.
4. International Crisis Group (2023), *Sudan's Unfinished Transition: Prospects for Peace and Stability*, Brussels: ICG,.
5. UN OCHA (2024), *Sudan Humanitarian Annual Report*, Geneva: United Nations, .
6. WHO (2024), *Health and Humanitarian Situation Report in Sudan*, Geneva: World Health Organization.
7. World Bank (2023), *Sudan Development Report: Recovery and Sustainable Peace*, Washington, DC: World Bank.
8. WFP (2024), *Food Security Report in Sudan*, Rome: World Food Programme.
9. UN Women (2023), *The Role of Women in Peace Processes in Sudan*, New York: UN Women,.